EUROMID ACADEMY OF BUSINESS AND TECHNOLOGY
International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG)
https://ijbeg.com
Online ISSN: 2717-9923

Assessing the Relationship between the Economic Feasibility Study and the Guarantees Provided by Small and Medium Enterprises with the Financing Decisions in Kuwait

Yausef Alremaidhi[1]*, Abdulmajid Obaid Hasan Saleh[2], Anwar Hasan Abdullah Othman[3]
[1,2,3]International Islamic University Malaysia, Institute of Islamic Banking and Finance, Kualalumpur, Malaysia
Email: Yoseif811@gmail.com, alamri@iium.edu.my, anwarhasan@iium.edu.my

Received March, 2020; Accepted May, 2020

Abstract. This paper sheds light on the role of Kuwaiti Islamic banks. It addresses banks' major requirements to access financing sources in the context of small and medium enterprises (SMEs). Narrowly, it weighs the impact of two bank requirements: the feasibility studies and the collateral, and pinpoints their effects on easing the process of SMEs borrowing. The study applies the quantitative approach. It aims to assess SMEs internal factors that might affect the Islamic banks' financing process and decision. The sample consists of 200 employees from the credit department of Kuwaiti Islamic banks. Results indicate a significant and positive association between the feasibility study indicator and the financing decisions on one hand and the collateral indicator and the financing decisions on the other hand. The study recommends Kuwaiti Islamic banks allocate more importance on the feasibility studies as a medium to access adequate financing resources.

Keywords: Small and Medium Enterprises; Feasibility Study; Guarantees; Financing Decisions; Islamic Banks; Kuwait

Type: Research paper

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: 10.51325/ijbeg.v3i2.27

تقييم ارتباط دراسة الجدوى الاقتصادية والضمانات المقدمة بقرارات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس ارتباط كلا من دراسة الجدوى الاقتصادية والضمانات المقدمة للتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقرارات التمويل من المصارف الاسلامية في دولة الكويت. اتبعت هذه الدراسة نوع الدراسات الميدانية المتضافرة بالأسلوب الوصفي التحليلي، مستهدفا تقييما صحيحا للمتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والوقوف على الآثار المترتبة من هذه المتطلبات على القرارات التي تتخذها المصارف الإسلامية لتقديم تمويلات لهذه المشروعات. شملت عينة الدراسة 200 موظف من مجموع العاملين في المصارف الإسلامية ضمن دائرة الإئتمان. أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويل هذه المشاريع من المصارف الإسلامية الكويتية. كما اظهرت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للضمانات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويل هذه المشاريع من المصارف الإسلامية الكويتية. توصي الدراسة قيام المصارف الإسلامية الكويتية بالمساهمة في إعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الصغير والمتوسط وذلك للوقوف على إمكانية نجاحه في المستقبل ولتقليل الضمانات المطلوبة لتمويله من قبل هذه المصارف.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغرى، دراسة الجدوى الاقتصادية، الضمانات المقدمة، البنوك الاسلامية، قرارات التمويل، الكويت

المقدمة

تلعب المشاريع الصغرى دوراً ايجابياً في دعم حركة التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة نسب التوظيف وتقليل معدلات الفقر والبطالة، لذلك تزايد في العقود الماضية اهتمام الدول مع اختلاف قوة اقتصادها بهذه المشاريع، ونتيجة لهذا التوجه والمدعم بالتخطيط الاستراتيجي والدراسات الاقتصادية تمكنت العديد من الدول من تحقيق أهدافها، وقد بدأ العالم يعايش التطور والتوسع المستمرين في المشاريع الصغرى، وأصبحت ميزة العقود الأخيرة من القرن العشرين الماضي (فرقش والزغيمي، 2011).

كما أن التقدم الاقتصادي الذي تسعى إليه كافة اقتصاديات بلدان العالم أخذ يعتمد إلى حد كبير إلى نمو واتساع المشاريع الصغرى في مجال الأعمال وبخاصة في مجال الخدمات والتجارة، وإنه يمكن أن نتصور أو نطلق مسبقاً على العقود الخمسة الأولى من القرن الحادي والعشرين بأنها عقود ازدهار العمل الفردي والإبداعي والريادي والذي يتم في إطار المشاريع الصغرى، أما مستقبل هذه المشاريع فهو في كونها تشكل نواة لتكون عملاقاً كبيراً في مضمار الاقتصاد القومي خلال السنوات القليلة القادمة، وسيكون لها دور ملحوظ في إطار الهياكل الاقتصادية المختلفة لتلعب دورها وتتحمل مسؤولياتها (جواد والمنصور، 2017).

لذلك باتت المشاريع الصغرى تتمتع بأهمية كبيرة نظرا للخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المشاريع من صغر الحجم ومحدودية رأس المال المستثمر، كما أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التطورات التي تحصل، والمرونة العالية، وكذا سهولة إدارتها واتخاذ القرار، وغيرها من الخصائص التي جعلتها تلعب دوراً كبيراً من تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من نسبة البطالة.

كذلك فان المشاريع الصغرى في مختلف القطاعات التي تنتمي إليها تحتاج إلى ظروف مواتية للعمل وإلى أنشطة وآليات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، إذ تعجز هذه الأعمال والمشاريع على مواجهة ظروف بيئتها سواء فيما يتعلق بالموارد والبنى التحتية والتعامل مع الأسواق المحلية والدولية، وإذا كان الأمر كذلك للمشروعات القائمة، فالحال سوف يغدو أكثر صعوبة أمام الجديدة منها.

لذلك فان الإبداع والابتكار يعتبران المحرك الرئيسي للنمو والتنمية في المجتمع، وبالنظر إلى المستويات المرتفعة من البطالة بين أفراد المجتمع تظهر أهمية تحفيز وتوظيف التفكير الابتكاري لديهم لاغتنام القوة الكامنة المجمعة بين الأفراد وبين ريادة الأعمال والابتكار في المشاريع الصغرى.

مشكلة البحث

تمثل المشاريع الصغرى والمتوسطة العصب الرئيسي والهام لاقتصاديات الدول، خصوصا تلك التي تشح فيها الموارد الطبيعية، ذلك نظرا لقدرة هذه المشاريع على اضافة التنوع الاقتصادي للمنتجات والخدمات المقدمة. يعتمد اقتصاد دولة الكويت بشكل كبير على النفط، الذي يعتبر من اهم الموارد الاقتصادية للدولة. في الاونة الاخيرة، سعت دولة الكويت الى تنويع الانشطة الاقتصادية من خلال تشجيع نمو المشاريع المتوسطة والصغيرة. إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، ومن أهمها هي مشكلة التمويل لهذه المشاريع،

إذ أن استمرار هذه المشاريع وبقاءها يعتمد بشكل أساسي على مدى توفر مصادر تمويل مناسبة من أجل ضمان بقاء هذه المشاريع وقدرتها على ممارسة الأنشطة الاقتصادية بطرق صحيحة. اظهرت دراسة رمضان و جرجس (Ramadhan & Girgis, 2018) أن إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت يعتبر الاقل مقارنة بدول الخليج، يعزى السبب في ذلك الى عدم الوفاء بمتطلبات الحصول على التمويل المناسب لاقامة هذه المشاريع. حيث يعد تقديم دراسات الجدوى غير المكتملة من احد اهم المتطلبات التي تشكل عائقا هاما للحصول على التمويل. كما توكد دراسة عبدالله (Abdullah, 2020) ان الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات التمويل تمثل عائقا هاما امام تطور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت. اظهرت دراسة عبدالله ان مايقارب 18% من المشاريع التي يتم رفضها يعود الى ضعف الضمانات المقدمة للحصول على التمويل. بناء على مشكلة الدراسة، تهدف الدراسة للاجابة عن السؤال التالي:

- ما مدى ارتباط كلا من دراسة الجدوى الاقتصادية والضمانات المقدمة بقرارات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الاسلامية الكويتية

مفهوم المشاريع الصغرى

لقد وجدت المشاريع الصغرى بفعل المبادرات الفردية أو الجماعية بهدف تحقيق العوائد والأرباح، وذلك من خلال تقديم منتجات (سلع وخدمات) مفيدة للمجتمع، وغالبا ما تكون المشاريع الصغرى مملوكة أو تدار من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل من العمال ولا تسيطر على القطاع الذي تعمل فيه (الغالبي، 2018).

وفي إطار هذه المشاريع الصغرى هناك العديد من النشاطات في مختلف القطاعات، كما أن صيغ كثيرة من الأعمال الصغيرة جدا توجد في مكان واحد ويعمل فيها عدد قليل من الأفراد، ويضم هذا النمط المشاريع الصغرى العديد من الأعمال الحرفية في مختلف القطاعات والتي تعتمد على الموارد المحلية وغالبا ما تسوق مخرجات ومنتجات هذه المشاريع في الأسواق المحلية، وهناك أيضا الأعمال العائلية المملوكة والمدارة من قبل لأفراد العائلة (عثمان، 2014).

تم تعريف المشروعات الصغرى بأنها " منظمات أو كيانات قانونية رأسمالها صغير يقوم بتأسيسها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد هم المالكون والإداريون فيه وتسوده العلاقات الشخصية بينهم، بحيث يختص هؤلاء الأفراد بممارسة نشاط اقتصادي واحد غير منوع في العمليات الإنتاجية، وذلك بهدف تحقيق الربح من خلال بيع شيء يجده الآخرون نافعاً فيدفعون ثمناً له (بودرامة ومهملي، 2010).

ويعرف الباحث المشروعات الصغرى على أنها المشروعات التي عادة ما تكون إدارتها مستقلة، أي أن مالك المشروع هو المدير في الوقت ذاته، وان هناك شخص واحد أو مجموعة شركاء يقدمون رأس المال وهم المالكون عادة لمثل هذه المشروعات التي تأخذ من المجتمع المحلي موقعاً لعملياتها الإنتاجية، حيث إن المالك والعاملين ينتمون للمجتمع نفسه، فضلا أن حجم هذه المشروعات صغير نسبياً مقارنة مع الوحدات الإنتاجية الأكبر في القطاع نفسه، وهذا المعيار يحدد وفق حجم المبيعات أو عدد العمال أو رأس المال.

أهمية المشاريع الصغرى

تُعد المشاريع الصغرى دعامة أساسية من دعامات الاقتصاد الوطني كونها تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتعمل على خلق القيمة المضافة في إنتاج السلع والخدمات، وفي استغلالها للموارد الإنتاجية المتاحة، وكذلك إسهامها

في الحد من البطالة والتضخم، وذلك من خلال توظيف الأموال والأفراد، ومواجهة تحديات الفقر ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وتطوير المناطق الريفية (فرقش والزغيمي، 2011)

ويؤدي انتشار ثقافة ريادة الأعمال وامتلاك المشاريع الصغرى إلى توفير فرص عمل مستدامة تسهم في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحفيز أفراد المجتمع على إقامة مشروعات صغيرة تسهم في بناء اقتصاد نوعي قادر على دخول الأسواق العربية والعالمية (أبو جليل، 2017).

كما تعمل المشاريع الصغرى على صقل المهارات الإدارية والفنية والسلوكية، من خلال الاستثمار في العنصر البشري، وهي مكملة لعدد من المشاريع الكبيرة لاستكمال إنتاجها، فالمشاريع الإنتاجية الكبيرة تحتاج إلى مدخلات إنتاج، فبدلاً من قيام المشروعات الإنتاجية الكبيرة باستيراد المواد الخام من الخارج يمكن للمشاريع الصغرى أن تقوم بتصنيعها بالداخل، وبذلك تسهم في الحد من الاستيراد ودعم موازين المدفوعات من حيث توفير العملات الأجنبية وتوفيرها للمواد المطلوبة محلياً وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير (شرارة، 2014).

ويشير (أبو جليل وآخرون، 2017) إلى أن أهمية المشاريع الصغرى تتمثل فيما يلي:

1. تساهم المشاريع الصغرى في تنويع تشكيلة المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات وتوسيعها كذلك في تنمية المدخرات المحلية وإحلال الواردات، وذلك من خلال عرضها للسلع والخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.
2. تسهم المشاريع الصغرى في تنمية الصادرات من خلال التصدير المباشر للمنتجات التي تقوم بإنتاجها، وتوفير الصناعات المغذية والعالية الجودة والمنافسة بالسعر للصناعات الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجاتها، ومنافسة بعض المشروعات الإنتاجية الكبيرة.
3. تساهم المشاريع الصغرى في إحداث قيمة مضافة على المواد المستوردة من الخارج بهدف إعادة التصدير، أي ممارسة نشاط إعادة التصدير الذي يؤدي إلى تكوين التراكم الرأسمالي واستخدام المواد الخام.
4. للمشاريع الصغرى دور مهم كصناعات داعمة لكل نشاط صناعي وأن هذه الأدوار وضعت الصناعات المتطورة في وضع الصناعات الداعمة والتي لا غنى عنها في النشاط الصناعي، بل تكون ذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى في الوقت نفسه.

ويرى الباحث أن أهمية المشاريع الصغرى تكمن في أنها تسهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وفي تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما تعتبر مثل هذه المشاريع النواة الأولى في تأسيس وبناء منظمات الأعمال الكبيرة وعلى مختلف مستوياتها التنظيمية، مما يجعل مثل هذه المشاريع قادرة على الدخول إلى الأسواق، وهذه الحقائق تجعلها من الحقول الهامة في اقتصاديات الدول الصناعية.

المعايير الدولية والقوانين العربية في تصنيف المشاريع الصغرى

إن المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد وتصنيف المشاريع الصغرى تختلف من دولة لأخرى وفق لإمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي وصلت إليها، وبالتالي فان المشاريع التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية يمكن اعتبارها صغيرة الحجم في دولة متقدمة، كما يظهر اختلاف معايير ومؤشرات القياس من دولة إلى أخرى،

فعلى سبيل المثال: تعد المشاريع الإنتاجية صغيرة في ألمانيا إذا ما استخدمت لغاية 49 عاملاً، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيصل العدد 499 عاملاً للمشاريع الصغرى (أبو دياب، 2014).

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغرى بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10– اقل من 50 عاملاً، فيما يصف البنك الدولي المشاريع التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشاريع المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10–50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50–100 عامل بالمشروعات المتوسطة (الشلبي، 2014).

ويشير (المحروق، 2011) إلى أن المشاريع الصغرى تتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات، منها:

1. مالك المشروع الصغير هو مديره.
2. تدني حجم رأس المال المطلوب لتنفيذ هذه المشاريع.
3. تعتمد هذه المشاريع على عنصر العمل بصورة أكبر، أي توفر فرص عمل أكثر من المشاريع الكبيرة.
4. تعتمد هذه المشاريع على المواد الأولية المحلية والأسواق المحلية كمدخلات للعملية، وكذلك على الأسواق المحلية في تصريف منتجاتها.
5. تساعد المشاريع الصغرى على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار.
6. المرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي.
7. المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسوقية.
8. تعد المشاريع الصغرى مكملة لبعضها وللمشروعات الكبيرة على حد سواء.
9. حقل ملائم للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة.
10. سهولة الدخول والخروج من السوق.
11. الريادة والمبادرة.
12. توفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع الصغير والعاملون جنباً إلى جنب.

وحسب المفوضية الأوروبية فان المشاريع الصغرى تصنف إلى المشاريع المصغرة وتضم أقل من 10 أشخاص، والمشاريع الصغيرة وتضم من 10 إلى 49 شخص، والمشاريع المتوسطة وتضم من 50 إلى 249 شخص، والمشاريع الكبيرة وتضم أثر من 249 شخص (عثمان، 2014).

ويشير (الصرايرة، 2016) إلى إن المشاريع الصغرى في الدول العربية تقسم على أساس حجم النشاط إلى ما يلي:

1- **الصناعات الصغيرة جداً (Adams & Williams,2019; Alqallaf and Alareeni, 2018)**: التي تشغل اقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولاراً (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
2- **الصناعات الصغيرة (Darling et al.)**: التي تشغل 5–15 عامل وتستثمر أقل من 15000 دولاراً (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
3- **الصناعات المتوسطة (Medium)**: التي تشغل 16–25 عامل وتستثمر من 15000–25000 دولاراً (عدا الأبنية والعقارات).

وفي اجتماع لتحديد تعريف موحد للمشاريع الصغرى عقد في العاصمة الأردنية (عمان) بتاريخ 2003/9/21، وحضره إثنا عشر مندوباً عن الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات تطوعية غير حكومية ذات علاقة بالمؤسسات الصغيرة، إذ أكد المشاركون في ذلك الاجتماع على عدم الأخذ برأس المال المسجل لغايات التعريف، لأن رأس المال المسجل لا يعكس إطلاقا رأس المال المتغير، وبالتالي حجم المؤسسة. هذا بالإضافة إلى عدم إمكانية ربط عدد العمال مع رأس المال المسجل، حيث توجد مؤسسات صناعية رأسمالها المسجل قليل بينما عدد عمالها كبير والعكس صحيح.

وبناءً على ذلك تم تحديد واعتماد تعريف موحد للمشاريع الصغرى، وفقاً لعدد العمال واستثناء أي عامل آخر بما في ذلك رأس المال المسجل وعلى النحو التالي:

جدول 1 : تصنيف المشاريع

ت	التصنيف	عدد العاملين
1	مشروع متناهي الصغر	1-4 عمال
2	مشروع صغير	5-19 عامل
3	مشروع متوسط	20-99 عامل
4	مشروع كبير	أكثر من 99 عامل

أما الدليل الإرشادي للمؤسسات الصغيرة والذي نشرته منظمة الإسكوا عام 2003 فيصنف المؤسسات الصغيرة بناءً على حجم رأس المال المستثمر وعدد العاملين وحجم المؤسسة وحجم الأرباح والمبيعات، ويميز ما بين المشاريع الصغرى والصغيرة بناءً على عدد الموظفين المستخدمين. وفي هذا الصدد يبين الدليل الإرشادي للإسكوا " أن المشروع الميكروي لا يوظف أكثر من أربعة موظفين. أما المشروع الصغير فيوظف ما بين 4-10 موظفين، بينما يوظف المشروع المتوسط ما بين 10-25 موظفاً".

ويختلف تعريف المشروع الصغير من دولة إلى أخرى ومن صناعة لأخرى فعلى سبيل المثال فإن صناعات الكمبيوتر تعد صغيرة إذا قل عدد الموظفين لديها عن 1000 موظف، وعن 1500 في الصناعات البترولية و 500 موظف في محلات بيع الأثاث بالجملة وعن 4 موظفين في مكاتب الخدمات المحاسبية (أبو جليل وآخرون، 2017).

وقد كان تأسيس المشاريع الصغرى من أهم الأسباب المسؤولة عن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن المبادرات الفردية والأعمال الصغيرة تمثل نسبة 96% من عدد المصدرين في الولايات المتحدة الأمريكية وقيمة 30% من إجمالي الصادرات، كما ساهمت هذه المشروعات في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت 15 مليون فرصة عمل في مجال الخدمات عام 1992، كما أصبح قطاع المشاريع الصغرى يشكل في بريطانيا ما نسبته 27% من إجمالي قوة العمل، أما في الصين فيمثل قطاع الأعمال الصغيرة أكثر من 50% من الدخل القومي، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وغيرها، اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني على مثل هذا النوع من المشروعات (القهيوي، 2015).

كما تعتبر المشاريع الصغرى إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية ومن أهم استراتيجيات التنمية في الدول النامية والمتقدمة، وإحدى المنافذ لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنشيط الحركة التجارية، إذ تحقق المشاريع الصغرى عدد من الوظائف الهامة المرتبطة بالكفاءة والتنافسية وخلق فرص العمل وابتكار المنتجات، إضافة إلى كونها تمثل رافداً أساسياً في زيادة الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ففي أمريكا تحقق مشروعات رواد الأعمال الصغيرة ما يزيد عن 47% من إجمالي المبيعات الكلية، كما تقوم بتوظيف حوالي 53% من القوى العاملة وتساهم بما نسبته 50% من الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي وتصل هذه المساهمة إلى 43% في كوريا الجنوبية، و 56% في تايوان، و 60 % في الصين و 70% في هونك كونج (الصرايرة، 2016).

وتؤدي المشاريع الصغرى دوراً كبيراً في تحسين الوضع الاقتصادي للفرد، والتوظيف الذاتي لرواد الأعمال الصغيرة، وزيادة الدخل بالإضافة إلى أنها تحقق لمالك المشروع الاستقلالية، وفرصة التميز، وتحقيق الطموحات، وفرصة المساهمة في المجتمع، بالإضافة إلى خلق فرص عمل أخرى، وهي من الحلول التي يعلق عليها الأمل في استثمار الفرص السكانية للكثير من الدول، كما إنها من الأساليب الحديثة التي أقبلت عليها العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في معالجة ظاهرة البطالة بوصفها منبعا كبيرا لإنشاء الأعمال الناشئة وترسيخ ثقافة العمل الحر في المجتمعات. فها هي الولايات المتحدة بعد اقتناعها بأن المنافسة الذكية المستديمة التي انتهجتها دول شرق آسيا كانت ترتكز إلى دعم رواد الأعمال والمشاريع الصغرى (المحروق ومقابلة، 2016).

وتأكيداً على الدور الهام الذي تساهم به المشاريع الصغرى، في الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانه وحسب المفوضية الأوروبية تركز سياسة هذه المشاريع على خمسة مجالات ذات أولوية هي: (حمزة، 2015)

1- تشجع روح المبادرة والمهارات الفردية.
2- تحسين وصول المشاريع الصغرى إلى الأسواق.
3- الحد من الإجراءات الإدارية.
4- تحسين إمكانات هذه المشاريع.
5- تعزيز الحوار والتشاور مع الأطراف المعنية.

ويرى الباحث أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها الدول العربية، من المتأخرين نسبياً في تنفيذ سياسات وبرامج للحد من الحواجز أمام نمو المشاريع الصغرى على الرغم من إحراز تقدم مع إطلاق عدد من المبادرات لتعزيز ودعم روح المبادرة وتطوير الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في مراحل مختلفة من دورة الأعمال، ومع ذلك، فإن أنظمة دعم ريادة الأعمال والشركات الميكروية والصغيرة يفتقر إلى نقطة دخول موحدة بحيث يتمكن أصحاب المشاريع المحتملين والجدد والشركات الميكروية والصغيرة القائمة أن يحصلوا على المعلومات التجارية العامة، وخدمات الدعم والإرشاد حول الإحالة والتعارف إلى مقدمي الخدمات المختلفة بناء على احتياجاتهم.

دور المشاريع الصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر المشاريع الصغرى نواة للمشروعات المتوسطة والكبيرة، إذ أن هناك الكثير من هذه المشاريع استطاعت تحقيق النمو والتطور حتى في الدول المتقدمة لتصبح شركات كبيرة لها دورها في الاقتصاد الوطني، هذا إلى جانب نشر المعرفة التقنية اللازمة للمنشآت الأكبر، إضافة إلى قدرتها على التخصص في مجال معين وبما يشابه الخط الإنتاجي

الواحد أو جزء منه في منشأة أكبر، مما يعني إمكانية تحقيق تكامل الإنتاج في عدد من المنشآت الصغيرة وكأنه مجمع صناعي في منشأة أكبر.

وتؤدي المشاريع الصغرى دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من محدودية اهتمام الدولة بها، ومن أبرز المجالات التي تتبلور فيها هذا الدور أنها تساعد في تضييق الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة وفي تقليص التفاوت بين تركز المنشآت الاقتصادية (الصناعية) جغرافيا في مناطق دون أخرى مما يحقق الترابط والتكامل بينهما، ويعمل التشابك الإنتاجي بين مختلف القطاعات، بل تنشر ثمار التنمية الاقتصادية في ربوع البلاد ونشر الرفاهية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة (فرقش والزغيمي، 2011).

يشير (عبدالحميد، 2016) إلى أن المشاريع الصغرى تساعد على تخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة لأنها تستخدم الموارد المحلية والقوى العاملة، مما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي الأفضل، وتساهم باستيعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة واكتساب المهارات من خلال ما يأتي:

1- تكلفة توفير فرصة العمل في المشاريع الصغرى هو أقل من نظيرتها في المشروعات المتوسطة والكبيرة، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب هو أقل أو أن هذا الحجم يشغل عدد أكبر في المشاريع الصغرى، لأن التكنولوجيا المستخدمة هي كثيفة العمالة.
2- للمشاريع الصغرى دور في إكساب المهارات للعاملين غير الماهرين وجعلهم عمالا ماهرين بمرور الوقت.
3- استيعاب العمالة الفائضة في الريف والقرى والمساعدة في خلق تجمعات للصناعات الريفية فيها.
4- 4تشغيل أفراد العائلة والأقارب والمعارف بشكل أسهل بسبب محدودية الإجراءات اللازمة للتعيين خاصة، وأن العمل قد يكون مؤقتا ووسيلة للحصول على فرصة عمل أفضل.
5- تطويع التكنولوجيا المتوسطة وتبسيطها للعاملين.

كما تؤدي المشاريع الصغرى إلى خلق فرص منتجة للعديد من المهارات والكفاءات، وتوسيع قاعدة رجال الأعمال، وخلق فرص لتطوير المهارات والقيادات الإدارية من خلال اجتذاب واستقطاب القدرات والمواهب الإدارية هذا إلى جانب تشجيع المبادرة والإبداع والابتكار وتمهيد السبل لأنشطة أوسع بل تتميز بالفعالية والكفاءة من حيث القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحابها أو من حيث قدرتها على إشباع رغبات واحتياجات العميل (برنوطي، 2016).

تعتبر المشاريع الصغرى وسيلة فعالة لتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وهيكل الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد الوطني، إذ يمكن تكرار إنشائها في مناطق مختلفة من البلاد، كما تساعد على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يؤثر إيجابياً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أرباب الدخول الصغيرة، وبالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية، وبخاصة في المناطق الأقل نموا الأكثر فقرا والريفية والبعيدة داخل البلد الواحد وبالتالي هي وسيلة لتقليل مساحات الفقر وعدد الأفراد الذي يقعون تحت حد الفقر (عثمان، 2014).

كذلك فان المشاريع الصغرى تساعد على تنمية الصادرات من خلال ما تقدمه من منتجات تامة صالحة للتصدير مباشرة، أو قابلة للدخول في إنتاج الشركات التي تتولى تصديرها بعد إكمال العمليات الإنتاجية اللازمة، وتحل أيضا محل المنتجات المستوردة كإنتاج معوض وإحلال محل الواردات وبالتالي تقليل الإهدار في العملات الأجنبية، والنقد

الأجنبي، إضافة إلى أنها تلبي الاحتياجات المحلية للسلع والخدمات محلياً بسبب تنويع تشكيلة ما تقدمه من مخرجات وبمرونة عالية، سواء أكانت منتجات استهلاكية أو نصف مصنعة أو خامات (مداح، 2011).

وتلعب المشاريع الصغرى دوراً في جذب المدخرات الصغيرة وتوسيع قاعدة التمويل الذاتي للمشاريع الصغرى، وعامل استقرار اقتصادي واجتماعي، وبخاصة أثناء الأزمات وفترات عدم الاستقرار والركود التي يواجهها الاقتصاد بين فترة وأخرى، فاتجاه الشباب للأعمال الجادة واستغلال طاقاتهم في أوجه تنموية بدلا من الأوجه الاستهلاكية التي تدفع الشباب إلى انحرافات سلبية اقتصادية واجتماعية (عبد المطلب، 2015).

ويرى الباحث أن دور المشاريع الصغرى يؤدي إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي وفي تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما تعتبر مثل هذه المشروعات الريادية النواة الأولى في تأسيس وبناء منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة وعلى مختلف مستوياتها التنظيمية، مما يجعل مثل هذه المشاريع قادرة على الدخول إلى الأسواق، وهذه الحقائق تجعل المشاريع الخاصة من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

منهجية البحث

اتبعت هذه الدراسة نوع الدراسات الميدانية المتضافرة بالأسلوب الوصفي التحليلي، مستهدفا تقييما صحيحا للمتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والوقوف على الآثار المترتبة من هذه المتطلبات على القرارات التي تتخذها المصارف الإسلامية لتقديم تمويلات لهذه المشروعات.

وقد تم اختيار وحدة التحليل والمعاينة من مجموع العاملين في المصارف الإسلامية الذين يشتغلون في دائرة الإئتمان، يعمل في هذه الدائرة قرابة 650 موظفا، وتمثل هؤلاء الموظفين في مديري العمليات المصرفية، مدراء مركز الإئتمان، رؤساء فروع القروض، المدراء الموكولون بمراجعة الإئتمان، المساعدون في مكتب مدير عام لقضايا الإئتمان، مسؤول ضابط الإئتمان، المسؤول الرئيسي عن ضابط الإئتمان، المسؤول الرئيسي عن ضبط الإئتمان، القائم على تحليل الائتمانات، المسؤول عن التحليل المالي، فتم تزويد هذه المصارف المذكورة في القائمة ب (40) استبيانة، يعني ما يصل إلى (240) استبيانة.

تم تصميم الاستبانة من قبل الباحث مراعيا المتغيرات التي يعتمد عليها، مع استعمال استفسارات تقييمية أكثر التصاقا بموضوع البحث ليحدد من خلالها أهمية إجابات مجتمع العينة. ومقياس ليكرت هو الذي تم اعتماده في هذه الاستبانة، وهو المقياس الذي يتكون من خمس درجات يحدد من خلالها درجة الموافقة النسبية فيما يتعلق بفقرات الاستبانة (موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، موافق إلى حد ما 3 درجات، غير موافق درجتين، غير موافق بشدة درجة واحدة). واشتلمت الاستبانة على مقاييس كلا من دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع: وهذا المتغير اشتمل على (7) عبارات تقييمية، وقد تم اجراء قياسها بالعبارات من (1-7)، كذلك الضمانات المقدمة: وهذا المتغير اشتمل على (8) عبارات تقييمية، وقد تم اجراء قياسها بالعبارات من (8-16).

نتائج البحث

التحليل الوصفي للمشاركين هو الاختبار الأول الذي يتم تنفيذه للبحث الذي يجمع البيانات. يوفر هذا الاختبار صورة واضحة وفهمًا لجميع المشاركين في البحث. استخدم هذا البحث تقنية أخذ عينات عشوائية لعملية توزيع الاستبيانات

على عينة البحث. الهدف الرئيسي لاختبار التحليل الوصفي للمشاركين هو التأكد من أنه تم تنفيذ تقنية أخذ العينات العشوائية. استخدم هذا الاختبار سبعة عوامل لتحديد التحليل الوصفي للمشاركين، وهي الجنس والحالة الاجتماعية و العمر والمستوى التعليمي و المنصب الوظيفي و سنوات الخبرة و المشاركة في التدريب. توضح النقاط والجداول والأشكال والتفسيرات التالية نتائج هذا الاختبار وتستكشفها. مع ملاحظة أن جميع عينة البحث كانت 200 مشارك، لذا فإن جميع النسب المئوية الواردة أدناه تعكس عدد العينات التي شاركت.

الفئة الأولى من التحليل الوصفي للمشاركين هي فئة الجنس. كان لهذه الفئة فئتان فرعيتان كانتا مشاركتين في هذا البحث، هذه الفئات الفرعية من الذكور والإناث.

- بلغت نسبة الذكور 72.7٪ من إجمالي عدد عينة البحث وعددهم 145 مشارك.
- شكلت الفئة النسائية 27.3% من إجمالي عدد عينة البحث وعددهم 55 مشاركة.

أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين في البحث هم من الذكور الذين يمثلون 145 مشاركًا. يقدم الجدول 1 نتائج واضحة تم العثور عليها من هذه الفئة.

جدول 2 :الجنس

الجنس				
المتغير	التكرار	النسبة المئوية	فعالة النسبة المئوية	المجمعة النسبة المئوية
ذكر	145	72.7	72.7	72.7
انثى	55	27.3	27.3	100.0
الاجمالي	200	100.0	100.0	

الفئة الثانية من التحليل الوصفي للمشاركين هي الفئة العمرية. تضم هذه الفئة ست فئات فرعية شاركت في هذا البحث، وتتراوح هذه الفئات الفرعية من 25 إلى 30 عامًا ومن 31 إلى 35 عامًا ومن 36 إلى 40 عامًا ومن 41 إلى 45 عامًا ومن 46 عامًا 50 سنة وما فوق 50 سنة.

- شكلت فئة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 30 سنة 9.9 ٪ و عددهم =20 من إجمالي عدد عينة البحث.
- شكلت فئة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و 35 عامًا 17.7٪ و عددهم =35 من إجمالي عدد عينة البحث.
- شكلت فئة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و 40 سنة 31.2 ٪ و عددهم =62 من إجمالي عدد عينة البحث.
- شكلت فئة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 41–45 سنة 18.8 ٪ و عددهم =38 من إجمالي عدد عينة البحث.
- شكلت فئة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 46 و 50 عامًا 17.7٪ و عددهم =35 من إجمالي عدد عينة البحث.

- شكلت فئة المشاركين الذين كانوا فوق سن 50 عامًا 4.6٪ و عددهم =9 من إجمالي عدد عينة البحث.

يوضح الجدول التالي رقم 2 النتائج التي تم الحصول عليها.

جدول 3 :العمر

العمر				
المتغير	**التكرار**	**النسبة المئوية**	**فعالة النسبة المئوية**	**المجمعة النسبة المئوية**
25-30	20	9.9	9.9	9.9
31-35	35	17.7	17.7	27.7
36-40	62	31.2	31.2	58.9
41-45	38	18.8	18.8	77.7
46-50	35	17.7	17.7	95.4
50فما فوق	9	4.6	4.6	100.0
الاجمالي	200	100.0	100.0	

كان لنوع المستوى التعليمي في هذا البحث ثلاث فئات هي الجامعي والماجستير والدكتوراه. كشفت النتائج المكتسبة ما يلي:

- كانت فئة الجامعي 58.5 ٪ مع عدد = 117 مشارك.
- كانت فئة الماجستير 23.0 ٪ مع عدد = 46 مشارك.
- وكان فئة الدكتوراه 18.4 ٪ مع عدد = 37 مشارك.
- الجدول رقم 3 يعرض النتائج.

جدول 4 :المستوى التعليمي

المستوى التعليمي				
المتغير	**التكرار**	**النسبة المئوية**	**فعالة النسبة المئوية**	**المجمعة النسبة المئوية**
جامعي	117	58.5	58.5	58.5
ماجستير	46	23.0	23.0	81.6
دكتوراه	37	18.4	18.4	100.0
الاجمالي	200	100.0	100.0	

وقد تم تحليل أبعاد متطلبات إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعا لفقراتها:

أولا: بعد دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع:

جدول 5 :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
FS.1	توفر دراسة الجدوى الاقتصادية يساعد في الحصول على التمويل من المصرف الإسلامي	3.78	0.56	75.60	مرتفع	3
FS.3	محتويات دراسة الجدوى الاقتصادية يساعد في الحصول على التمويل من المصرف الإسلامي	3.87	0.51	77.40	مرتفع	1
FS.5	تراجع جهات مختصة في المصرف الإسلامي لدراسة الجدوى الإقتصادية مع صاحب المشروع الصغير	3.80	0.55	76.00	مرتفع	2
FS.6	يعمل المصرف الإسلامي على تسريع أسلوب تقديم خدمات التمويل المالي التي تعتمد على بيانات محددة	3.66	0.73	73.20	متوسط	4
	الجدوى الإقتصادية للمشروع	3.78	0.39	75.60	مرتفع	

يظهر الجدول رقم 4 قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع وباستعراض هذه القيم يتبين أن مستوى بعد دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع قد جاء بدرجة مرتفعة، إذ كان تقدير هذه البعد بمتوسط حسابي (3.78) ويمثل هذا المجال أهمية نسبية (75.60)، وتباين مستوى فقرات البعد بين متوسط ومرتفع، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.87 – 3.66)، وقد حققت الفقرة رقم (FS.3) الرتبة الأولى وهي "محتويات دراسة الجدوى الاقتصادية يساعد في الحصول على التمويل من المصرف الإسلامي" اذ تم تقديرها بمتوسط حسابي (3.87) و يمثل هذا المتوسط أهمية نسبية (77.40)، كما حققت الفقرة رقم (FS.6) المرتبة الأخيرة وهي "يعمل المصرف الإسلامي على تسريع أسلوب تقديم خدمات التمويل المالي التي تعتمد على بيانات محددة" حيث تم تقدير هذه الفقرة بمتوسط حسابي بقيمة (3.66) ويمثل هذا المتوسط أهمية نسبية بقيمة (73.20).

ثانيا: بعد الضمانات المقدمة

جدول 6 :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الضمانات المقدمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
WP.8	يطلب المصرف الإسلامي ضمانات متشددة مقابل الحصول على التمويل	3.43	0.63	68.60	متوسط	8
WP.10	يهتم المصرف الإسلامي بابتكار طرق وأساليب جديدة للمنتجات والخدمات التي يقدمها المشروع الصغير	3.67	0.78	73.40	متوسط	3
WP.11	تختلف الضمانات التي يطلبها المصرف الإسلامي بإختلاف نوعية المشروع الصغير	3.70	0.77	74.00	مرتفع	2
WP.12	يستخدم المصرف الإسلامي أساليب محددة في بث نتائج عمليات تحليل وتصنيف المعلومات المتعلقة بالمشروع الصغير	3.53	0.66	70.60	متوسط	7
WP.13	يحرص المصرف الإسلامي على المفاضلة بين المشروعات المتقدمة للحصول على التمويل	3.57	0.81	71.40	متوسط	6
WP.14	يعمل المصرف الإسلامي على استخدام تطبيقات مصرفية حديثة والإفادة منها في معالجة الطلبات	3.67	0.65	73.40	متوسط	3
WP.15	رعاية المصرف للمشروع تعتبر جزء من الضمانات المقدمة لتمويله	3.74	0.82	74.80	مرتفع	1
WP.16	يمكن أن يقدم المصرف الإسلامي تمويل لبعض المشاريع الصغيرة بدون ضمانات	3.60	0.77	72.00	متوسط	5
	الضمانات المقدمة	3.61	0.46	72.20	متوسط	

يظهر الجدول رقم 5 قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الضمانات المقدمة وباستعراض هذه القيم يتبين أن مستوى بعد الضمانات المقدمة قد جاء بدرجة متوسط، إذ كان تقدير هذه المجال بمتوسط حسابي (3.61) ويمثل هذا البعد أهمية نسبية (72.20)، وتباين مستوى فقرات البعد بين متوسط ومرتفع، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.74 – 3.43)، وقد حققت الفقرة رقم (WP.15) الرتبة الأولى وهي "رعاية المصرف للمشروع تعتبر جزء من الضمانات المقدمة لتمويله" اذ تم تقديرها بمتوسط حسابي (3.74) و يمثل هذا المتوسط أهمية

DOI: 10.51325/ijbeg.v3i2.27 EuroMid Academy of Business & Technology

نسبية (74.80)، كما حققت الفقرة رقم (Lotfaliei & Lundberg) المرتبة الأخيرة وهي "يطلب المصرف الإسلامي ضمانات متشددة مقابل الحصول على التمويل" حيث تم تقدير هذه الفقرة بمتوسط حسابي بقيمة (3.43) ويمثل هذا المتوسط أهمية نسبية بقيمة (68.60)

كما هو موضح في الجدول التالي 6 فان قيم الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة مثلت بين القيم −3 و +3 كما اقترح بواسطة هاير (Hair, Sarstedt, Ringle, & Mena, 2012)، الذي بدوره يؤكد خاصية التوزيع الطبيعي على مستوى المتغيرات.

جدول 7 : التوزيع الطبيعي على مستوى المتغيرات

المتغيرات	الالتواء	التفرطح
دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع	−.301	−.121
الضمانات المقدمة	−.518	.328
قرارات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	1.052	1.204

يتبين من خلال الجدول 7 ان المتغيرات دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع والضمانات المقدمة على المشروع حصلت على نتائج مقبولة و منها قيم التباين المسموح 0.948، 0.865، 0.929، 0.881 على التوالي، الذي يشير الى مدى قبول للارتباط الداخلي بين متغيرات الدراسة المستقلة، كما يؤيد ذلك (Kalnins, 2018) الذي يعتبر قيم الارتباط الداخلي الاقل من 4.0 تعتبر مناسبة للتقدم في اختبار الفرضيات.

جدول 8 :الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة

متغيرات الدراسة المستقلة	تضخم التباين VIF	التباين المسموح Tolerance
دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع	.948	1.055
الضمانات المقدمة	.865	1.157

يهدف اختبار الارتباط لقياس الاتجاه بين متغيريين، من خلال اختبار العلاقة وتحديد اتجاها وهل تعتبر هذه العلاقة ذو دلالة احصائية من عدمه. يقيس اختبار بيرسون للارتباط العلاقة بين متغيريين بقيمة محصورة بين صفر وواحد، كلما اقتربت قيمة الارتباط للمتغيريين الى الواحد كلما كانت الارتباط عالية جدا. يظهر الجدول 5.20 نتيجة اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة، يتضح من النتيجة وجود ارتباط هام وذو دلالة احصائية ايجابية بين المتغيرات المستقلة (دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع، الضمانات المقدمة) والمتغير التابع قرارات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى 1%. يتضح من الجدول رقم 8 ان متغير الضمانات المقدمة يمثل اكثر المتغيرات ارتباطا بتحديد قرارات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند معامل ارتباط 0.647، متبوعا بدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع 0.345. توكد نتيجة تحليل الارتباط ضرورة توافر المتغيرات ممثلة في دراسة الجدوى،

الضمانات المقدمة. ذلك ان دراسة الجدوى تكتسب اهميتها من خلال اظهار مدى ربحية المشروع من عدمه، الذي يقلل مخاطر الائتمان بالنسبة للبنك عند الموافقة عل التمويل. كلما زاد حجم الضمانات المقدمة من قبل طالب التمويل، كلما ساهم ذلك في التاثير على قرار قبول التمويل من البنك.

جدول 9 :اختبار الارتباط correlation result –

		1	2	3
دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع	معامل ارتباط بيرسون	1		
	Sig. (2-tailed)			
الضمانات المقدمة	معامل ارتباط بيرسون	.280**	1	
	Sig. (2-tailed)	.000		
قرارات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	معامل ارتباط بيرسون	.345**	.647**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	

.**الارتباط هام وذو دلالة احصائية عند مستوى 1% .(2-tailed)

الخلاصة

أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويل هذه المشاريع من المصارف الإسلامية الكويتية. كما اظهرت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للضمانات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويل هذه المشاريع من المصارف الإسلامية الكويتية.

توكد النتائج المستقاه من التحليل الاحصائي اهمية الدور التي تلعبه دراسة الجدوى الاقتصادية في تشجيع المصارف الاسلامية على توفير التمويل اللازم. فتنفيذ مثل هذه الدراسة ضروري للتوصل إلى قرارات سليمة في قبول تمويل أي مشروع أو رفضه. ومن هنا تأتي دراسة الجدوى الاقتصادية على رأس هذه الأولويات، فدراسة الجدوى الاقتصادية المعدة للمشروع ينبأ عن أهمية المشروع ومدى ملاءمته لتحقيق عائد مادي وفير للمشروع، فالعلاقة بين دراسات جدوى الاقتصادية والقرارت الاستثمارية والتمويلية يجب أن تكون علاقة دقيقة صحيحة لا تلعب فيها العواطف ولا الدراسات الهشة غير مبنية على أسسس سليمة.

بالاظافة الى اهمية الضمانات وخصوصا للمصرف المانح للائتمان. حيث يعد معيار القدرة المالية للعميل أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك الإسلامي، حيث تتحدد هذه القدرة بمقدار الموارد الأساسية المتوفرة لدى العميل لسداد الائتمان، والتي يتم تحديدها من خلال التدفق السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل، كما أنها تتمثل في حجم الديون الأخرى للعميل ومدى تمكنه من تحقيق الدخل الكافي الذي يمكنه من الالتزام بسداد القروض والفوائد والعمولات المترتبة عليها، وهذا الأمر يتطلب من البنك الإسلامي الاطلاع على تفاصيل المركز المالي للعميل وتعاملاته المصرفية السابقة مع البنك أو مع أي بنك آخر، كما أن المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالعميل تعد ركيزة أساسية في تحديد المركز المالي الحقيقي للعميل المقترض، فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار في البنك الإسلامي إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

توصي الدراسة قيام المصارف الإسلامية الكويتية بالمساهمة في إعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الصغير والمتوسط وذلك للوقوف على إمكانية نجاحه في المستقبل ولتقليل الضمانات المطلوبة لتمويله من قبل هذه المصارف. بالاضافة إلى ضرورة توجيه المصارف الإسلامية الكويتية إلى تصميم معايير ائتمانية مناسبة والاستفادة من معايير المصارف الإسلامية المتاحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجية اقتصادية مالية ونقدية ومصرفية. كذلك ضرورة قيام المصارف الإسلامية الكويتية بإنشاء دائرة داخل المصرف تعنى برعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توجيه أصحاب هذه المشاريع وتسهيل حصولها على التمويل.

المراجع

أبو جليل، محمد منصور، والعتوم، فراس، وهيكل، إيهاب، والكتبي، سعيد، (2017)، التسويق في المنشآت الصغيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو دياب، نبيل، (2014). "تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها". بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن (27–29 – أيلول 2014).

برنوطي، سعاد نائف، (2016)، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

بودرامة، مصطفى، ومهملي، الوزناجي، (2010)، دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجمهورية الجزائرية.

جواد، شوقي والمنصور، كاسر، (2017) إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حمزة، عمر (2015). "واقع الفقر في الأردن ودور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد منه". ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر". عمان، الأردن (22–2015/11/23).

شرارة، ميساء حبيب، (2014)، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية: (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.

الشلبي، نبيل محمد، (2014)، دور المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد97 ، الصادرة عن جامعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014. ص 123–124.

الصرايرة، رياض، (2016)، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطية، منظمة العمل الدولية، تورينو– ايطاليا، 6–2 أيلول، 2016.

عبد الحميد، عبد المطلب، (2016)، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبد المطلب، عبد الحميد، (2015)، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عثمان، لخلف، (2014)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر.

العيسوي، إبراهيم، (2016)، التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

الغالبي، طاهر محسن منصور، (2018)، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

فرقش، نوال والزغيمي، طيب، (2011)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس، المنعقد خلال الفترة من 18-19 ماي 2011.

القهيوي، بلال الوادي، ليث، (2015)، المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الغاية للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

المحروق، ماهر ومقابله، إيهاب، (2016)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، من منشورات مركز المنشورات الصغيرة والمتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن.

مداح، لخضر، (2011)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، المنعقد يومي18-19 ماي 2011.

References

Abdel-Hamid, Abdel-Muttalib, (2016). Small Projects Finance Economics, *University House*, Alexandria, Egypt. (in Arabic)

Abdel-Muttalib, Abdel-Hamid, (2015). The Economics of Small Enterprise Finance, *University House*, Alexandria, Egypt. (in Arabic)

Abdullah, N. M. J. J. o. F. B. M. (2020). *Family Entrepreneurship and Banking Support in Kuwait: Conventional Vs Islamic Banks*. https://doi.org/10.1108/JFBM-06-2020-0049

Abu Diab, Nabil (2014). Defining Small and Medium Enterprises, their Importance in Economic and Social Development, the Requirements for their Success and the Obstacles they Face. Research presented to the Sixth Annual Islamic Forum, *The Arab Academy for Banking Sciences*, Amman, Jordan (27-29 - September 2014). (in Arabic)

Abu Jalil, Muhammad Mansour, Al-Atoum, Firas, Heikal, Ihab, and Al-Ketbi, Saeed, (2017). Marketing in Small Enterprises, *Ghaida House for Publishing and Distribution*, Amman, Jordan. (in Arabic)

Adams, B., & Williams, K. R. J. A. E. J. M. (2019). Zone Pricing in Retail Oligopoly, 11(1), 124-156 .https://doi.org/10.1257/mic.20170130

Alareeni, B.A. (2019). The Associations between Audit Firm Attributes and Audit Quality-Specific Indicators: A Meta-Analysis, *Managerial Auditing Journal*, 34(1), 6-43. https://doi.org/10.1108/MAJ-05-2017-1559

Al-Ghalibi, Taher Mohsen Mansour, (2018). Management and Strategy of Medium and Small Business Organizations, *Wael Publishing House*, Amman, Jordan. (in Arabic)

Al-Issawi, Ibrahim, (2016). Development in a Changing World, *Al-Shorouk Publishing*, Printing and Distribution House, Amman, Jordan. (in Arabic)

Al-Mahrouq, Maher and his interview, Ihab, (2016). Small and Medium Enterprises their Importance and Constraints, *published by the Small and Medium Publications Center of the Arab Academy for Banking Sciences*, Amman, Jordan. (in Arabic)

Al-Qahwi, Bilal Al-Wadi, and Laith, (2015). Entrepreneurial, Small and Medium Enterprises and their Role in the Development Process, *Dar Al-Ghaya for Publishing, Printing and Distribution*, Amman, Jordan. (in Arabic)

Alqallaf, H. and Alareeni, B. (2018). Evolving of Selected Integrated Reporting Capitals among Listed Bahraini Banks, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(1), 15-36. https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i1.10

Al-Shalabi, Nabil Muhammad, (2014). The Role of Small Enterprises in Supporting Arab Creativity, *Economic Horizons Magazine*, published by the University of Dubai, United Arab Emirates, (97), 123-124. (in Arabic)

Barnouti, Suad Naif, (2016). Small Business Administration (Dimensions for Entrepreneurship), Wael Publishing *House for Printing*, Publishing and Distribution, Amman, Jordan. (in Arabic)

Bouderama, Mostafa, and Mahmeli, Woznaji, (2010). *The role of microenterprises in achieving entrepreneurship in Algeria*, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, University of Setif, Republic of Algeria. (in Arabic)

Farqash, Nawal and Zghaimi, Tayyib, (2011). *Small and Medium Enterprises as a Tool to Activate Economic and Social Development*, Research presented to the First National Forum on the Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Development in Algeria, Boumerdes University, held during the period from 18-19 May 2011. (in Arabic)

Hair, J. F., Sarstedt, M., Ringle, C. M., & Mena, J. A. (2012). An Assessment of the Use of Partial Least Squares Structural Equation Modeling in Marketing Research. *Journal of the academy of marketing science*, 40(3), 414-433. https://doi.org/10.1007/s11747-011-0261-6

Hamza, Omar (2015). *The Reality of Poverty in Jordan and the Role of Small and Micro-Projects in Reducing it*. A working paper presented to the symposium on "The Role of Small and Micro Enterprises in Poverty Reduction". Amman, Jordan (22-23 / 11/2015). (in Arabic)

Jawad, Shawqi and Al-Mansour, Kasser, (2017). Small Projects Management, *Al-Hamed House for Publishing and Distribution*, Amman, Jordan. (in Arabic)

Kalnins, A. (2018). Multicollinearity: How common factors cause Type 1 errors in multivariate regression. *Strategic Management Journal*, 39(8), 2362-2385 https://doi.org/10.1002/smj.2783.

Lotfaliei, B., & Lundberg, C. (2019). Reevaluating the Trade-off Theory of Capital Structure: Evidence from Zero-Leverage Firms. *International Journal of Emerging Markets*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3478159

Maddah, Lakhdar, (2011). *Small and Medium Enterprises as a Strategic Mechanism for Achieving Economic and Social Development*, Research presented to the First National Forum on the Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Development in Algeria during the period 2000-2010, Boumerdes University, held on 18-19 May 2011. (in Arabic)

Othman, Khalaf, (2014). *The Reality of Small and Medium Enterprises and Ways to Support and Develop them*, PhD Thesis, Faculty of Economics, University of Algiers, Algeria. (in Arabic)

Ramadhan, M., & Girgis, M. (2018). Small and Medium Enterprises in Kuwait: Their Impact and the Way Forward. *Kuwait Institute of Scientific Research*.

Sarayra, Riyadh, (2016). *Establishment and Development of Small and Medium Enterprises in Jordan*, Working Paper submitted to the International Conference on Establishing and Developing Small and Medium Enterprises in Arab and Mediterranean Countries, International Labor Organization, Turin - Italy, September 2-6, 2016. (in Arabic)

Sharara, Maysa Habib, (2014). *The Development Impact of Small Projects Funded Under the Development Strategy*: (An Applied Study on Projects Funded by the Operating and Enterprise Development Authority in the Syrian Arab Republic), Master Thesis, Arab Open Academy in Denmark, College of Management and Economics. (in Arabic)

DOI: 10.51325/ijbeg.v3i2.27 EuroMid Academy of Business & Technology